



تصاعد الإنفاق العسكري العالمي

قراءة في الأرقام. الأسباب والدلالات

دراسة تحليلية

من إعداد: الدكتور عبد الرزاق غراف
باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

الأكبر في التاريخ. ذلك ما بلغه حجم الإنفاق العسكري العالمي لسنة 2023، فالتقارير الصادرة عن بعض الجهات المتابعة لهذا الشأن على غرار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) تشير إلى أن الإنفاق العسكري العالمي لسنة 2023 بلغ زهاء **2.443 تريليون دولار** بنمو قياسي بلغ **6.8%** مقارنة بنظيره لسنة 2022 وهو النمو الأعلى منذ سنة 2009.



الأكبر في التاريخ. ذلك ما بلغه حجم الإنفاق العسكري العالمي لسنة 2023، فالتقارير الصادرة عن بعض الجهات المتابعة لهذا الشأن على غرار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) تشير إلى أن الإنفاق العسكري العالمي لسنة 2023 بلغ زهاء **٢,٤٤٣ تريليون دولار** بنمو قياسي بلغ **6.8%** مقارنة بنظيره لسنة 2022 وهو النمو الأعلى منذ سنة 2009، ما فتح المجال أمام تصاعد النقاشات حول أسباب ودلالات أن ينحو العالم إلى هذا الإنفاق العسكري الضخم وسط مخاوف من اندلاع سباق للتسلح أقرب لما كان عليه الوضع إبان الحرب الباردة ولكن بمخاطر أكبر بالنظر للوضع الجيو سياسي والجيو اقتصادي والأمني العالمي الراهن الذي أصبح يشكل بيئة خصبة تحمل من الدافعية الكثير نحو تعاضم الإنفاق العسكري العالمي في استجابة مباشرة لتراجع مستويات السلم والأمن الدوليين على نحو لم يسبق له مثيل منذ عقود؛ ما يطرح عديد الإشكالات المرتبطة بهذا التضخم في حجم الإنفاق العسكري العالمي فضلا عن سيناريوهاته في ظل المعطيات الدولية الراهنة، وفي ظل تعدد أوجه الموضوع قيد الدراسة وتباين مستويات تحليله فقد تم تبني الخطة المنهجية الآتية

1. الإنفاق العسكري والإنفاق على التسليح/ حدود التوافق والاختلاف
2. تصاعد الإنفاق العسكري يُحيي الجدل النظري «الواقعي & الليبرالي» في حقل العلاقات الدولية
3. دلالات تصاعد الإنفاق العسكري العالمي
4. خارطة التجارة العالمية للسلاح والإنفاق العسكري العالمي/ معالم التأثير والتأثر
5. تصاعد الإنفاق العسكري يدفع نحو إعادة هندسة تراتبية المناطق الجيو سياسية عالميا
6. التصنيف القاري/ هيمنة أمريكية شمالية وتصاعد أوروبي آسيوي

1 - الإنفاق العسكري والإنفاق على التسليح/ حدود التوافق والاختلاف

مفاهيمياً يُقصد بالإنفاق العسكري كل مجالات الإنفاق الحكومي على بناء وتجديد وتطوير القوة العسكرية على غرار متطلبات الصناعة والصيانة والبناء العسكري وإنتاج الأسلحة فضلاً على مشتريات السلاح والعتاد الحربي والمساعدات العسكرية، والخدمات المرتبطة بها على غرار الرواتب والمعاشات والمزايا والنفقات التشغيلية وتلك المرتبطة بالإدارة والقيادة والدعم، والأنشطة ذات العلاقة على غرار التطوير والبحث العلمي وبرامج المعلومات وغيرها من أنشطة.

إن مفهوم الإنفاق العسكري يتجاوز حدود الإنفاق على شراء وتصنيع السلاح ليشمل جميع المجالات ذات العلاقة بهذا الملف، وهي ذاتها المجالات التي عادة ما تغطيها الميزانية العسكرية للدول، رغم حالة الضبابية التي عادة ما تشوب التقارير الرسمية التي تقدمها الحكومات التي أحياناً لا تُضمّن بعض المجالات الحساسة المرتبطة بأسرار الأمن القومي في بيانات السياسة العامة المتعلقة بالميزانية العسكرية على غرار برامج البحث والتطوير السريّة أو تلك التي تخضع لعقوبات دولية أو التي تشملها اتفاقيات دولية ملزمة على غرار اتفاقيات الصواريخ طويلة المدى بين القوى الكبرى وغيرها

في هذا الصدد فإن الإنفاق العسكري العالمي هو مجموع الإنفاق العسكري لكل دول العالم، والذي عادة ما يستند إلى ما تقدمه الجهات الحكومية الرسمية من بيانات ووثائق الميزانية الوطنية والتقارير الرسمية لوزارات الدفاع وما تتضمنه من إحصاءات مالية، فضلاً عن تلك الإحصاءات الصادرة عن البنوك المركزية والتي تعد تفصيلاً لبيانات السنة المالية، وقد برزت العديد من المعاهد والمراكز الدولية المختصة في شأن الإنفاق العسكري العالمي على غرار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) الذي تستند إليه الأرقام والإحصاءات التي شملتها هذه الدراسة، وهذا بالنظر إلى مصداقية تقارير هذا المصدر وارتباطاته بعديد المنظمات الدولية الأممية على غرار معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) وإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (DDA) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً على عديد المنظمات الإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا (OSCE) وحلف الناتو.

2 - تصاعد الإنفاق العسكري يُحيي الجدل النظري «الواقعي & الليبرالي» في حقل العلاقات الدولية/

نظريًا أعاد إفراط الدول بالاهتمام بالإنفاق العسكري والقوة العسكرية كأولوية لا تسبقها أخرى إحياء الصدام النظري التقليدي بين **الطرح الواقعي** القائم على أولوية «**القوة الخشنة**» في العلاقات الدولية كوسيلة وهدف في آن واحد من الدولة التي تعتبر وحدة التحليل الرئيسية لتلبية مطالب حماية سيادتها في عالم يسوده «**الصراع**»، وبين **الطرح الليبرالي** الذي يُعطي الأولوية لـ «**التعاون**» في إدارة العلاقات الدولية كآلية لتعزيز السلم والأمن الدوليين ضمن بناء دولي قائم على فواعل تتجاوز منطق الدول كالمنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية

موجة تصاعد الإنفاق العسكري العالمي الراهنة توجي مبدئيًا بعودة **الطرح الواقعي** للهيمنة على التفكير الاستراتيجي العالمي، عودة فرضتها «**الانعزالية**» التي طغت على سلوك الدولة أثناء تفشي جائحة كورونا كتعبير عن أولوية «**المصلحة الذاتية**» على «**المصلحة المشتركة**» في حال تعارض سبل تحقيق الإثنين في آن واحد، ما عكس «**الأناية**» المطلقة للدولة في حال نشوب الأزمات بالشكل الذي تتلاشى فيه مبادئ روح التعاون المشترك حتى في ظل وجود تكاملات اقتصادية وسياسية وما شهده الاتحاد الأوروبي أثناء الوباء هو أكبر دليل على ذلك، حيث ساد إحساس لدى عديد الدول الأوروبية الأكثر تضررا مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان أن روسيا والصين أقرب إليها من حلفائها الأوروبيين، ثم عودة الاعتماد على «**القوة العسكرية**» انطلاقًا من الرغبة في اكتساب «**الردع**» الكافي كآلية لمواجهة ودرء التهديدات بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، ما يعطي انطبعا على ضعف موقع القانون الدولي والمؤسسات الدولية في مواجهة التحديات الأمنية وبالتالي تحقيق أقدس ما وُجدت من أجله وهو السلم والأمن الدوليين، وهي كلها بمثابة المحددات التي لطالما اعتنقها **الطرح الواقعي** في تفسير وتحليل حقل العلاقات الدولية والتنبؤ فيه

في مقابل ذلك فَعَدَ **الطرح الليبرالي** الكثير من الزخم الذي تمتع به سابقًا خاصةً في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة؛ كنتيجة حتمية لتراجع العديد من المحددات النظرية التي تشكل مرتكزات التحليل الليبرالي لنمطية العلاقات الدولية والتنبؤ بتطوراتها،

فلا «روح التضامن والتعاون المشترك» ساهمت في توطيد روابط التكاتف في مواجهة التحديات والأزمات، ولا «القانون الدولي» و«المؤسسات الدولية» ساهمت في إغناء الدول عن استخدام القوة لتحقيق مصلحتها، ولا الأطر التي قدمها الطرح الليبرالي انطلاقاً من تشارك المصالح «المصلحة المشتركة» قد حقق السلم والأمن الدوليين المنشودين، وما الأحداث الراهنة المرتبطة بالحرب في أوكرانيا والحرب في قطاع غزة إلا أكبر دليل على عجز الطرح الليبرالي عن تقديم تفسير مقنع لما يجري من تطورات مرتبطة بهذه الأحداث وفي مقدمتها تصاعد الإنفاق العسكري العالمي على نحو غير مسبوق منذ عقود من الزمن

3 - دلالات تصاعد الإنفاق العسكري العالمي/

في تراتبية حجم الإنفاق العسكري العالمي تصدرت **الولايات المتحدة** قائمة أكثر الدول إنفاقاً بما يناهز **916 مليار دولار** بنمو سنوي بلغ **2.3%**، ما يشكل زهاء **38%** من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي و**68%** من إجمالي الإنفاق العسكري لحلف الناتو، وساهم ذلك في انتشار التمرد العسكري الأمريكي الهائل في كل قارات العالم، فضلاً عن تزايد الانغماس الأمريكي في النزاعات الدولية وحروب الوكالة في ظل توجهات الإدارة الديمقراطية الراهنة وعودة الاهتمام بتسيخ العلاقات العابرة للأطلسي في ظل حلف الناتو بعد فترة من الانكماش والانعزالية التي اتسمت بها سياسة الإدارة الجمهورية السابقة.

تأتي **الصين** كثاني أكبر المنفقين بـ **296 مليار دولار** وبنمو قدره **06%** الأمر الذي اعتادت عليه الصين خلال الثلاثة عقود الماضية، وقد شكّل الإنفاق العسكري الصيني المتنامي زهاء **50%** من إجمالي إنفاق قارتي آسيا وأوقيانوسيا وتم اعتباره في حد ذاته ضمن أهم دوافع ارتفاع الإنفاق العسكري في القارتين، ما ينبئ باندلاع سباق تسلح إقليمي بين الصين وجيرانها خاصة، من جهة أخرى يعبر تصاعد الإنفاق العسكري الصيني على حتمية مجازاة الصين لتمدد الناعم وتوسع حدود نفوذها التجاري والاقتصادي العالمي بتمدد آخر صلب بشكل يكمل فيه كل واحد الآخر، حتى لو لم تتضح حدود وطبيعة هذا التمدد العسكري الخارجي في ظل العقيدة الدبلوماسية للسياسة الخارجية الصينية التي لطالما كبحت هذا التوجه، إلا أن

التطورات الدولية المرتبطة بضروريات التوسع التجاري والاقتصادي وتصاعد التنافس الدولي مع الولايات المتحدة والغرب قد يفسّر هذا النزوع الصيني نحو زيادة الإنفاق العسكري رغم أن هناك من يرى في دوافع الصين الإقليمية اتجاه تايوان وأحكام هيمنتها على بحر الصين هي المحدد الرئيسي المفسّر لموقع الصيني الريادي في قائمة الإنفاق العسكري العالمي، خاصة في ظل جنوح اليابان وكوريا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا المناهضة للتوسع الصيني إلى رفع حجم الإنفاق العسكري لديها، ما أدخل تصاعد الإنفاق في حالة من الفعل ورد الفعل الضرورية لإرساء نوع من التوازن بين هذه الأطراف.

روسيا المنغمسة في حرب أوكرانيا والواقعة تحت ضغط العقوبات المالية والاقتصادية الغربية احتلت المركز الثالث بميزانية إنفاق قدرها **109 مليار دولار** أي زهاء **16%** من إجمالي الإنفاق الحكومي، وبنمو سنوي قوامه **24%** ونمو مقداره **57%** مقارنة عما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمن، والثابت في هذا التوجه الروسي أن متطلبات الحرب الأوكرانية تقف كأحد أهم دوافع نمو الإنفاق العسكري الروسي في ظل حالي الفعل ورد الفعل اتجاه تصاعد المعونات الغربية لأوكرانيا حيث تجاوزت آخر حزم المعونات الأمريكية لوحدها **61 مليار دولار** فضلاً على نمو الإنفاق العسكري الأوكراني بأكثر من **51%** سنويًا ليبلغ زهاء **64.8 مليار دولار** أي ما يعادل **58%** من إجمالي الإنفاق الحكومي في المرتبة الثامنة عالمياً ما حوّل الاقتصاد الأوكراني إلى اقتصاد حرب، وإذا ما أخذنا في الحسبان **35 مليار دولار** حجم المساعدات التي تلقتها أوكرانيا من حلفائها خلال سنة 2023 فإن المجموع يشكل حوالي **91%** من الإنفاق الروسي، وهي كلها محدّات مفسرة لتصاعد الإنفاق العسكري الروسي الذي دخل في حلقات من التأثير والتأثر مع فواعل الصراع الأوكراني.

المملكة العربية السعودية مدفوعة بالوضع الأمني المنهار في محيطها الإقليمي والدوائر الإقليمية للأمن القومي السعودي وما تحمل من تهديدات بداية بالوضع الأمني في العراق وسوريا إلى تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتأثيرها على الوضع في الأردن إلى البحر الأحمر وما يحمله من تهديدات في ظل استمرار الأزمة في السودان التي أصبحت من مهددات وجود الدولة السودانية إلى جانب الوضع المتأزم في اليمن، هي كلها معطيات تفسّر استحواذ المملكة على أكبر إنفاق في منطقة

الشرق الأوسط وعموم المنطقة العربية بحوالي **75.8 مليار دولار**، فضلاً على حتمية مجارة المملكة للنسق المرتفع من الإنفاق الذي تشهده المنطقة ككل، فعلى سبيل المثال إيران التي ورغم أن إنفاقها العسكري لم يتجاوز **10.5 مليار دولار** في المرتبة الرابعة شرق أوسطياً إلا أن مستوى النمو تجاوز **10%** وهو معدل نمو معتاد في السنوات الأخيرة إلا أن التطورات الراهنة إقليمياً ودولياً ستدفع حتماً إيران إلى المزيد من الإنفاق العسكري.

إيران وإسرائيل اللتان تصاعد مستوى الصراع بينهما مهدداً بالخروج عن نمط حروب الظل التي جمعتهما طوال سنوات ماضية نحو إمكانية الصدام المباشر عقب قصف إسرائيل للقنصلية الإيرانية في دمشق وما تلاه من هجوم إيراني مباشر على إسرائيل ورد فعل إسرائيل، ورغم نجاح الولايات المتحدة في لجم تمدد وتوسع حدود الفعل ورد الفعل بين الطرفين إلا أن الطرفين يضعان كل السيناريوهات مطروحة في ظل ارتفاع المخاطر الجيوسياسية رغم حالة الهدوء النسبي الراهنة، ما شكّل دافعاً قوياً لزيادة الإنفاق العسكري لكليهما

إسرائيل الغارقة في مستنقع الحرب على قطاع غزة التي شكّلت سبباً مباشراً فيما بلغه الإنفاق العسكري الإسرائيلي من تضخم، فضلاً على تزايد حدة المواجهات في الجبهة الشمالية مع حزب الله، فإن زيادة حجم الإنفاق العسكري إلى **27.5 مليار دولار** بنمو سنوي قدره **24%** هو وضع كانت له تكلفة عالية على الاقتصاد الإسرائيلي، فحسب شركة الخدمات المالية «ستاندر آند بورز» (أحد فروع وكالة مكغرو هيل للتصنيفات الائتمانية) المهتمة بالتقارير والتحليلات المالية والمؤشرات والأسهم والسندات فإن الاقتصاد الإسرائيلي انكمش بأكثر من **05%** في الربع الأخير من 2023 في حين من المتوقع أن يتضاعف هذا الانكماش إلى حوالي **11%** على أساس سنوي وذلك حسب الشركة العالمية للخدمات المالية والمصرفية المتعددة الجنسيات «جيه مورغان تشيس اند كو»، كما أشارت (الفورين بوليسي) إلى أن عديد القطاعات في إسرائيل من المتوقع تراجعها بـ **15%** منذ بداية الحرب، ومع استمرار الحرب في قطاع غزة تتصاعد المخاطر المهددة بخفض التصنيف الائتماني للاقتصاد الإسرائيلي، فتكلفة الحرب التي تجاوزت تقديراتها بعد أكثر من 200 يوم الـ **51 مليار دولار** بمعدل إنفاق يومي يناهز **261 مليون دولار** ما أدى إلى انخفاض

احتياط النقد الأجنبي بمعدل شهري قدره **7.3 مليار دولار** رغم كل الدعم العسكري والاقتصادي الغربي وآخر مظاهره تخصيص الكونجرس لحزمة مساعدات تجاوزت **17 مليار دولار**، وعلى رأس قائمة التحديات تأتي التكلفة العالية لتعبئة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي حيث تشير التقديرات إلى أن حجم النفقات قد تجاوزت **1.3 مليار دولار** في حين قاربت الخسائر في القطاعات التشغيلية التي يشتغل فيها جنود الاحتياط **0.5 مليار دولار** فضلاً على قرابة **600 مليون دولار** خسائر أسبوعية جراء نقص العمالة وفي مقدمتها العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية.

ضمن قائمة الأكثر إنفاقاً عسكرياً احتلت الهند المرتبة الرابعة بـ **83.6 مليار دولار**، في حين جاء الثلاثي الأوروبي في حلف الناتو تواليًا بدايةً بالمملكة المتحدة بـ **74.9 مليار دولار** في المرتبة السادسة، تلتها ألمانيا في المرتبة السابعة بـ **66.8 مليار دولار** ثم فرنسا في المرتبة التاسعة بـ **61 مليار دولار** تليها اليابان بـ **50.2 مليار دولار** في المركز العاشر عالميًا والرابع آسيويًا بحجم إنفاق قوامه **50.2 مليار دولار**، وقد استحوذ نادي العشر الأكثر إنفاقاً عسكرياً على ما يوازي **74%** من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي



Source: SIPRI 2023. Accessible at:

http://www.sipri.org/sites/default/files/2024-04/2404_fs_milex_2023.pdf

4 - خارطة التجارة العالمية للسلاح والإنفاق العسكري العالمي/ معالم التأثير والتأثر

بقدر ما ساهمت حرب «أوكرانيا وغزة» بشكل مباشر في تصاعد الإنفاق العسكري العالمي، فقد ساهمت كذلك في إعادة هندسة سوق السلاح العالمي على النحو الذي تم من خلاله تجديد تراتبية قائمة أكبر المصدرين وأكبر الموردين، فقد كشف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام «SIPRI» في أحدث تقاريره حول خارطة تجارة ومبيعات السلاح خلال الأربعة سنوات الأخيرة (2019 – 2023) عن تغيرات كبيرة مسّت هذه الخارطة مدفوعة بالتطورات الجيوسياسية الراهنة، وبخاصة بما يتعلق بموقع أوروبا وروسيا في قائمة المستوردين والمصدرين على التوالي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تقارير «SIPRI» تأخذ في ملف مبيعات السلاح بفترة أربع إلى خمس سنوات كون هذه الفترة كافية نسبياً للحكم على مسار السوق العالمي للسلاح وقياس توجهاته ومؤشراته مقارنة بالتقارير السنوية التي عادةً ما تشهد تقلبات ظرفية لا تنطبق بالضرورة على ما يليها من سنوات

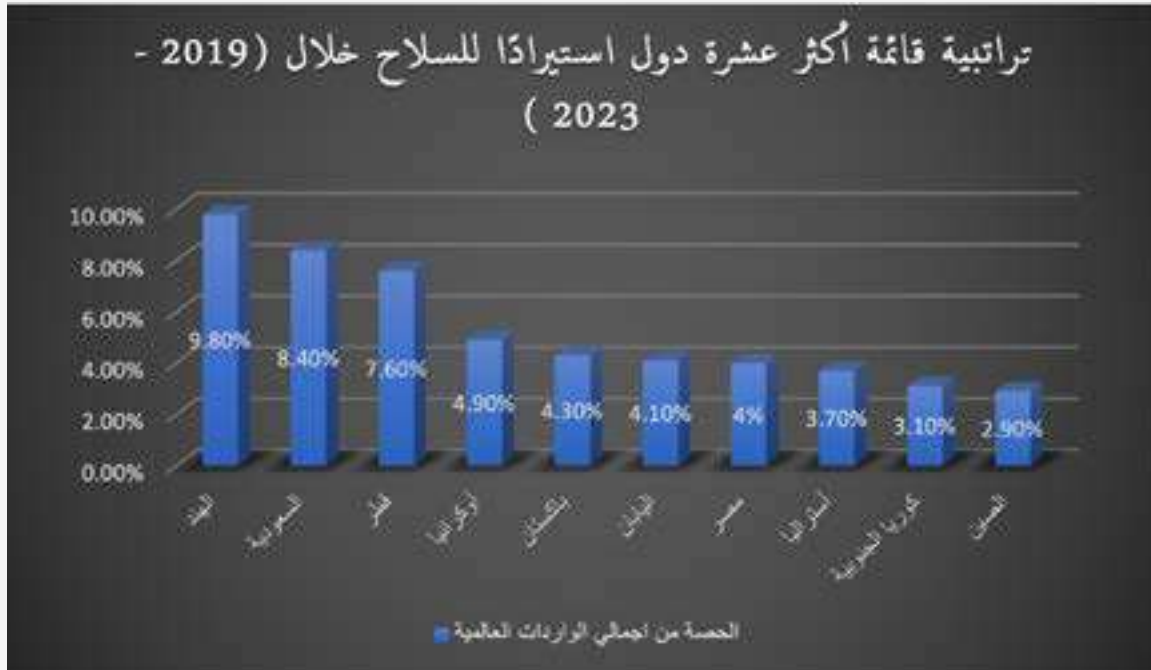
بلغت الأرقام أشارت تقارير «SIPRI» إلى أن أوروبا وتحت ضغط الحرب الأوكرانية وإرهابات دعمها الضخم لأوكرانيا في حربها مع روسيا ضاعفت من وارداتها من الأسلحة خلال الأربع سنوات الماضية (2019 – 2023) بما يناهز 94% كان للولايات المتحدة النصيب الأكبر فيها بحوالي 55% من إجمالي واردات أوروبا، وبمعدل نمو ناهز 35% في صادرات الولايات المتحدة نحو أوروبا أي إلى ما يقارب الضعف مقارنة بالأربع سنوات التي سبقتها (2014 – 2018)، وفي هذا الإطار برزت أوكرانيا في خضم حربها الطاحنة كأكبر مستورد أوروبي للسلاح والرابعة عالمياً بنسبة نمو حادة هي الأكبر في العالم حيث بلغت 6633% معتمدة على الكم الهائل من المساعدات الغربية حيث تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 30 دولة زودت أوكرانيا بالسلاح منذ اندلاع الحرب، ذات التقرير أشار إلى أن أوكرانيا استوردت ما قوامه 23% من إجمالي واردات أوروبا

في تراتبية أكثر الدول استيراداً للسلاح تصدرت الهند قائمة أكبر المستوردين خلال الفترة (2019 – 2023) بحصة قوامها 9.8% من إجمالي الواردات العالمية خلال

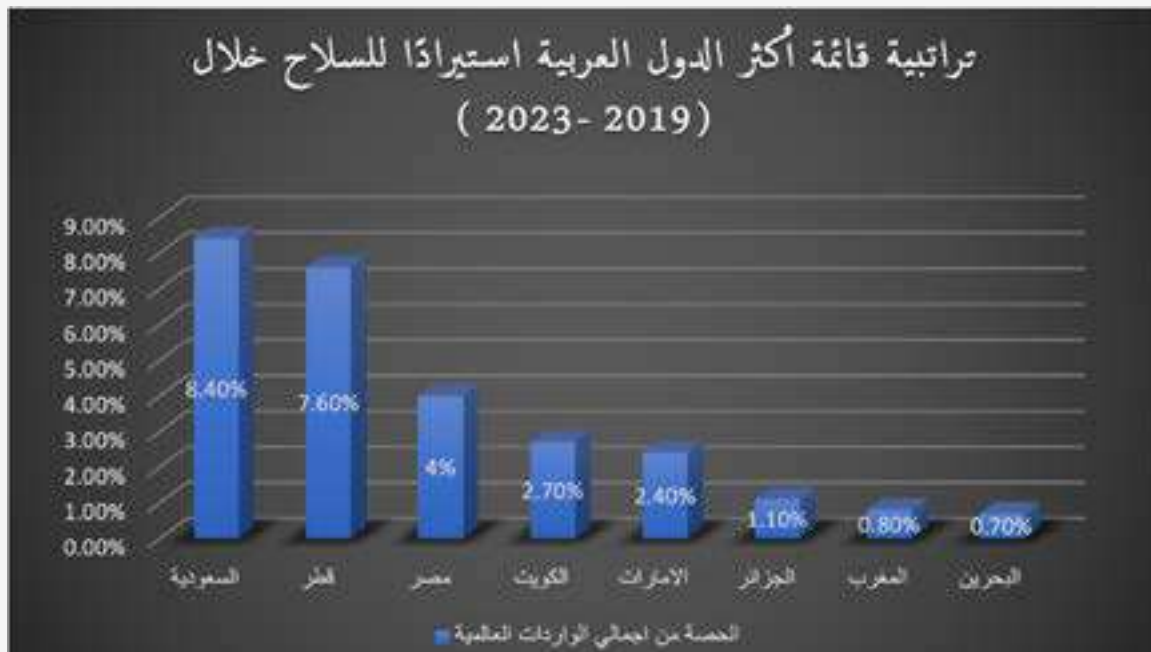
هذه الفترة، وهو ما أثر كذلك على موقع **باكستان** التي تجمعها بالهند ما يشبه الحرب الباردة التي لم تخمد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بل وتصاعدت في السنوات الأخيرة في ظل سياسات الحزب الهندوسي المتشدد الذي يقود الهند منذ عشرة سنوات اتجاه المسلمين في الهند بصفة عامة واتجاه الوضع القانوني للشطر الهندي من إقليم كشمير، وهو ما زاد من حدة التنافس بين الدولتين النوويتين رغم اختلال ميزان التوازن الاقتصادي بينهما لصالح الهند، تنافس عكسه موقع باكستان كخامس أكبر مستورد للسلاح عالمياً بحوالي **4.3%** من إجمالي الحصة العالمية من الواردات.

في حين شهدت قائمة أكبر عشر دول مستوردة في العالم حضوراً عربياً قوياً مدفوعاً بالأوضاع غير المستقرة في الشرق الأوسط وما تحمله من تهديدات وتحديات أمنية، حيث جاءت المملكة العربية **السعودية** كثاني أكبر مستورد للسلاح في العالم والأولى عربياً بحوالي **8.4%** من إجمالي الحصة العالمية، متبوعة ب**قطر** في المركز الثاني عربياً والثالث عالمياً بحوالي **7.6%** من إجمالي الواردات العالمية، ثم **مصر** الثالث عربياً والسابع عالمياً بما يناهز **04%** من إجمالي الحصة العالمية

كما ساهم ملف تايوان وتصاعد التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين والمحيطين الهادي والهندي في دفع حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا نحو زيادة حصة وارداتها من السلاح، حيث حلت **اليابان** في المركز السادس عالمياً بما قيمته **4.1%** من إجمالي الواردات العالمية و**كوريا الجنوبية** في المركز التاسع عالمياً بما يناهز **3.1%** من إجمالي الاستيراد العالمي، في حين حلت **أستراليا** في المركز الثامن بـ **3.7%** رغم بعدها نسبياً عن دائرة التأثير المباشر بملفات الخلاف والتنافس الأمريكي الصيني، أما **الصين** في حد ذاتها فقد احتلت المركز العاشر في تراتبية أكبر المستوردين عالمياً بحوالي **2.9%** رغم أنها تعدّ ثاني أكبر المنفقين عسكرياً على المستوى العالمي، وهو أمر إن دلّ إنما يدلّ على تصاعد الجهد الذاتي في الصناعة العسكرية الصينية وحجم التعويل الصيني على القدرات الذاتية في مسعاها للموازاة بين قوتها التجارية والاقتصادية وقوتها العسكرية ورهانها نحو نظام دولي جديد.



Source: SIPRI 2023. Accessible at:
<https://www.sipri.org/publications>



Source: SIPRI 2023. Accessible at:
<https://www.sipri.org/publications>

5 - صادرات العالم من السلاح/ هيمنة أمريكية - صعود فرنسي وتراجع روسي حاد

في قائمة أكبر المصدرين حافظت **الولايات المتحدة الأمريكية** على هيمنتها المعتادة على سوق السلاح العالمي بحوالي **42%** من إجمالي الصادرات العالمية وبنمو قدره **17%** خلال فترة (2019 – 2023) مقارنة مع الفترة التي سبقتها حيث كانت خلال الفترة السابقة حوالي **34%**، في حين بلغت وجهة هذه الصادرات مستوى قياسي من عدد الدول لم يبلغه طوال تاريخها حيث تلقت 107 دولة عالميًا جزءًا من وارداتها من السلاح من الصادرات الأمريكية، وقد شكّلت حصة أوروبا من الصادرات الأمريكية ما يقارب **28%** خلال فترة (2019 – 2023) مقارنةً بـ **11%** خلال الفترة التي سبقتها، وقد كان لأوكرانيا نصيب الأسد في الصادرات الأمريكية لأوروبا بحوالي **17%** أي ما يوازي **4.7%** من إجمالي الصادرات الأمريكية العالمية من السلاح

موازاةً مع ذلك تصاعدت حصة **فرنسا** من إجمالي الصادرات العالمية من السلاح بشكل كبير، ما دفع بفرنسا لتتبوأ مركز الوصافة بعد الولايات المتحدة كثاني مصدرٍ للسلاح عالميًا مكان روسيا بنسبة قدرها **11%** من إجمالي الصادرات العالمية خلال هذه الفترة مقارنة بـ **7.2%** في الفترة السابقة، أي بنمو قوامه **47%** مقارنةً مع الفترة السابقة عن هذه الفترة، حيث كانت آسيا وأوقيانوسيا الوجهة الأولى للصادرات الفرنسية بحوالي **42%** تلتها منطقة الشرق الأوسط بنسبة **34%**، في حين حلت الهند على رأس قائمة زبائن السلاح الفرنسي عالميًا وهي التي استحوذت على **30%** من إجمالي الصادرات الفرنسية.

في مقابل ذلك شهدت هذه الفترة تراجعًا **روسيا** حادًا في مبيعات السلاح، تقلصت بموجبه حصة روسيا بحوالي **53%** مقارنةً بالفترة السابقة حيث شهدت سنة 2023 بالذات أكبر تراجع روسي بحوالي **52%** مقارنة بسنة 2022 ما دفعها خارج مركزها التاريخي كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم، وهذا في استجابة مباشرة لعاملين رئيسيين

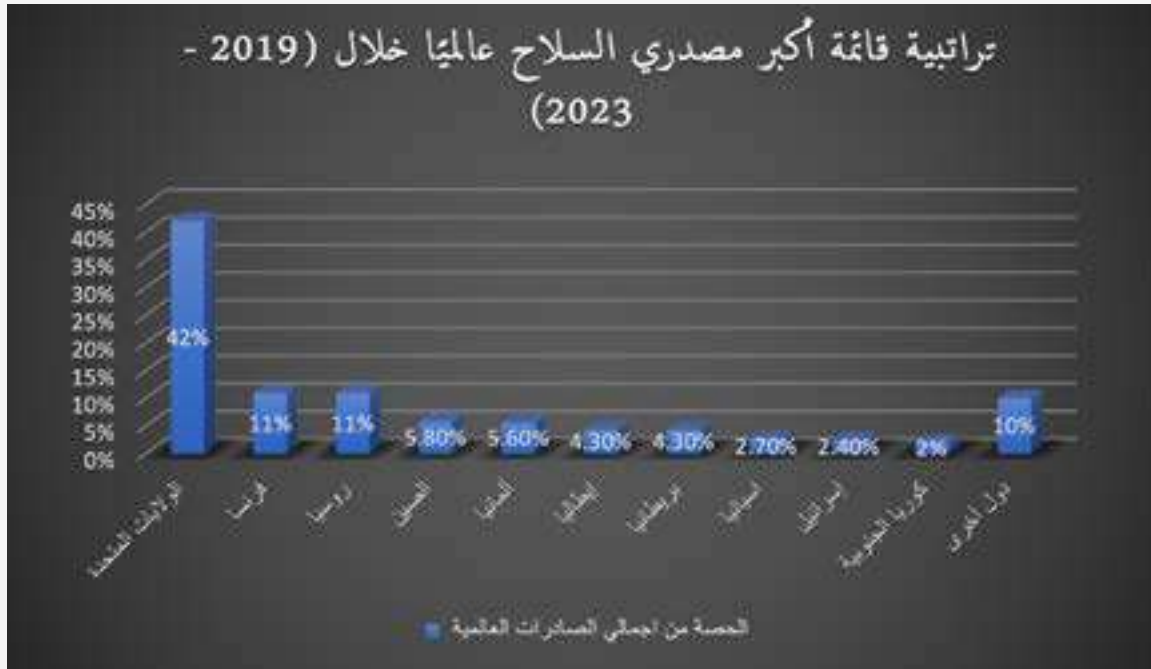
1. امتداد الحرب في أوكرانيا لعامها الثالث وتصاعد وتيرة الدعم الغربي لأوكرانيا ما أدخل معادلة الصراع في حالة من الفعل ورد الفعل، ومتطلبات الانكماش الروسي في سوق السلاح العالمي تلبية لمتطلبات الجهة في أوكرانيا، وهو أمر مرشح للاستمرار أكثر في ظل جمود الحلول الدبلوماسية من جهة والقدرة التي أبانت عليها روسيا في وأد الطموحات الغربية في أوكرانيا والتي كان فشل الهجوم الأوكراني المعاكس أحد صورها رغم الضغوط الاقتصادية الرهيبة على روسيا ورغم كل الدعم الغربي لأوكرانيا من جهة أخرى.

2. تفعيل قانون «كاتسا» (CAATSA) الأمريكي ضد قطاع الصناعة العسكرية الروسي ساهم في الحد كثيرًا من حجم المبيعات الروسية العسكرية، وذلك في ظل التحكم الأمريكي الكبير بآليات الدفع المالي العالمي، ورغم أن القانون الأمريكي سبق وأن تم تطبيقه على عديد الدول من بينها دول كبرى على غرار الصين، إلا أن الحرب في أوكرانيا والمسعى الأمريكية لخلق الاقتصاد الروسي قد زادت من حدة الجموح الأمريكي نحو معاقبة شركاء قطاع الدفاع الروسي، ما أدى إلى تجميد الكثير من الصفقات بين روسيا وزبائنها انتظارًا لما تسفر عليه الحرب في أوكرانيا، وهو ما قلص قائمة زبائن روسيا من 31 دولة سنة 2019 إلى 12 دولة سنة 2023.

بهذا الوضع تقلصت حصة روسيا من إجمالي صادرات السلاح العالمية من 21% خلال فترة (2014 – 2018) إلى 11% خلال فترة (2019 – 2023)، وقد حافظت كل من الهند والصين على موقعيهما كأكبر زبائن روسيا العسكريين بـ 34% و 31% على التوالي، كما حافظت كل من الجزائر ومصر على موقعها ضمن أهم زبائن روسيا



العسكريين على المستوى العربي رغم مساعي التنويع التي أبانت عنها البلدان في السنوات الأخيرة.



Source: SIPRI 2023. Accessible at:
<https://www.sipri.org/publications>

تصاعد الإنفاق العسكري يدفع نحو إعادة هندسة تراتبية المناطق الجيو سياسية عالميًا/

تأثيرًا وتأثرًا ساهم ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي في إعادة هندسة تراتبية أولويات المناطق الاستراتيجية العالمية على نحو صعّدت فيه أهمية مناطق وتراجعت أخرى، فمناطق مثل شرق أوروبا وبحر الصين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا نالت دولها النصيب الأوفر من نمو الإنفاق العسكري، فقد دفعت التغيرات الجيو سياسية المتسارعة في هذه المناطق نتيجة للرهانات الأمنية العالية الخطورة إلى تضخيم الإنفاق العسكري لدى دولها نتيجة للمخاوف الأمنية وبحثًا عن درء التهديدات عنها وحماية أمنها القومي، وعلى رأس هذه المناطق نجد

منطقة شمال إفريقيا/

التي جاءت على رأس أكثر المناطق التي شهدت نموًا في معدل الإنفاق العسكري على المستوى العالمي بعد أن بلغ حجم هذا النمو هذا 38% في المرتبة الأولى عالميًا، وقد تصدرت الجزائر قائمة الأكثر إنفاقًا بحوالي 18.3 مليار دولار وبنسبة نمو تعدّ من أكبر النسب عالميًا حوالي 76% وفق معهد ستوكهولم، رغم حالة التعارض النسبي في بين ما ذكره المعهد وبين حجم الإنفاق المذكور في تقارير الحكومة الجزائرية التي أشارت ضمن السنة المالية الماضية إلى تخصيص ما يقارب 22 مليار دولار كميزانية للدفاع خلال سنة 2023.

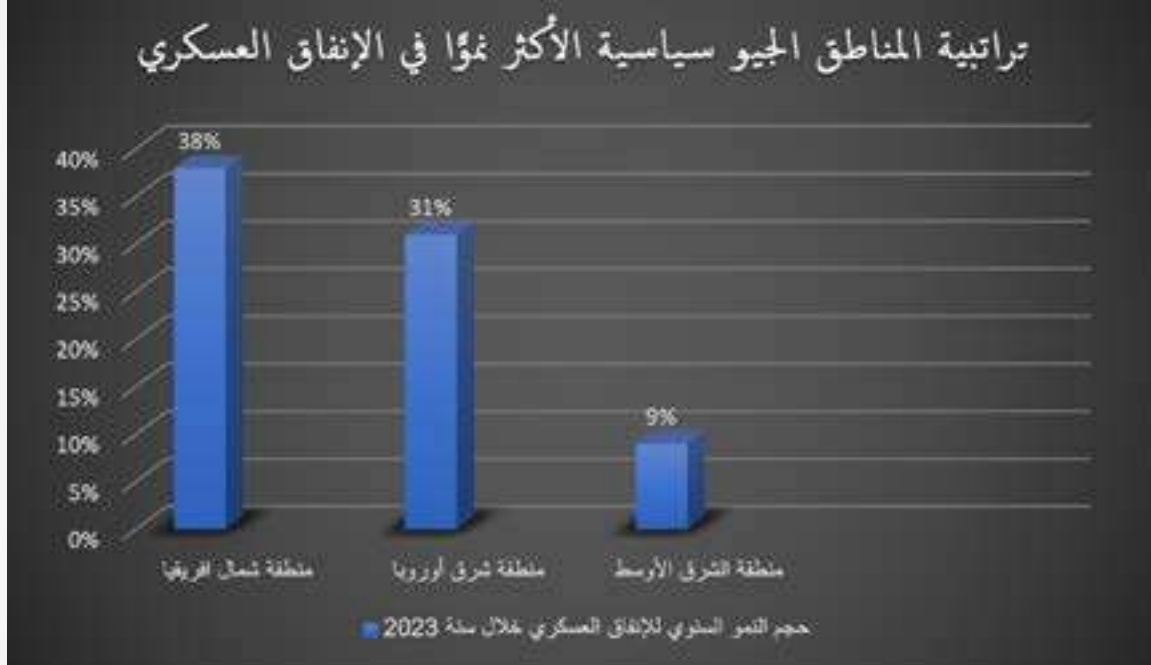
وقد لعب الوضع الأمني والمتغيرات الجيو سياسية في منطقة الساحل الإفريقي والتقلبات التي تشهدها التوازنات الدولية في هذه المنطقة في ظل تراجع وانحسار الوجود الفرنسي التاريخي بالتوازي مع الانسحاب الأمريكي من النيجر مؤخرًا لصالح توسع التواجد الروسي المدفوع برغبة الأنظمة الجديدة في منطقة الساحل بالتقارب مع روسيا، إلى جانب ذلك لعبت الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا وتصاعد الخلاف الجزائري المغربي دورًا بارزًا في حالة التضخم القياسي الذي يشهده الإنفاق العسكري في منطقة شمال إفريقيا ما حولها التربع على عرش أكثر المناطق الجيو سياسية إنفاقًا على المستوى العالمي.

منطقة شرق أوروبا/

احتلت أوروبا الشرقية المرتبة الثانية عالميًا من ناحية المناطق الأكثر نموًا في الإنفاق العسكري بنسبة ناهزت 31%. وقد شكّلت الحرب الأوكرانية الدافع الأكبر نحو هذا التوجه في ظل غياب أي أفق للتوصل لتسوية تُنهي الصراع من جهة، وتصاعد تورط الغرب في هذه الحرب ما يزيد من احتمال وقوع احتكاك مباشرين حلف الناتو وروسيا رغم صعوبة تخيل مخرجات مثل هكذا سيناريو، وهي عوامل ساهمت في ازدياد مخاوف دول أوروبا الشرقية وبخاصة تلك المجاورة لأوكرانيا من أن تكون ساحة لتمدد الحرب والانتقام الروسي، وقد تُرجمت هذه المخاوف من خلال حالة التضخم التي شهدتها الإنفاق العسكري لدول هذه المنطقة

منطقة الشرق الأوسط/

إضافة إلى ما يكتنف هذه المنطقة من نزاعات وتنافس وصراع بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية كنتيجة لثلاث محددات رئيسية وتاريخية وهي: مصادر النفط وخطوط نقله - صراع النفوذ بين القوى الكبرى - صراع النفوذ بين القوى الإقليمية ووجود إسرائيل، في ظل هذه المعادلة جاءت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لتزيد من المتاعب الأمنية في المنطقة امتدت مخاطرها من إيران إلى سوريا ولبنان ومن الخليج العربي والمحيط الهندي إلى البحر الأحمر والمتوسط والتجارة الدولية فيهما، وقد لعبت تداعيات استمرار الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة لأكثر من نصف سنة والهواجس الأمنية من إمكانية اتساع الحرب إقليمياً في ظل خروج المواجهة بين إيران وإسرائيل من نمط حروب الظل عبر الوكلاء إلى الاحتكاك المباشر؛ حيث لعبت دوراً مباشراً في ارتفاع حجم الإنفاق في منطقة الشرق الأوسط الذي شهد نمواً سنوياً بنسبة **09%**، في حين زاد والشرق الأوسط عن **200 مليار دولار**



Source: SIPRI 2023. Accessible at:

http://www.sipri.org/sites/default/files/2024-04/2404_fs_milex_2023.pdf

6 - التصنيف القاري/ هيمنة أمريكية شمالية وتصاعد أوروبي آسيوي

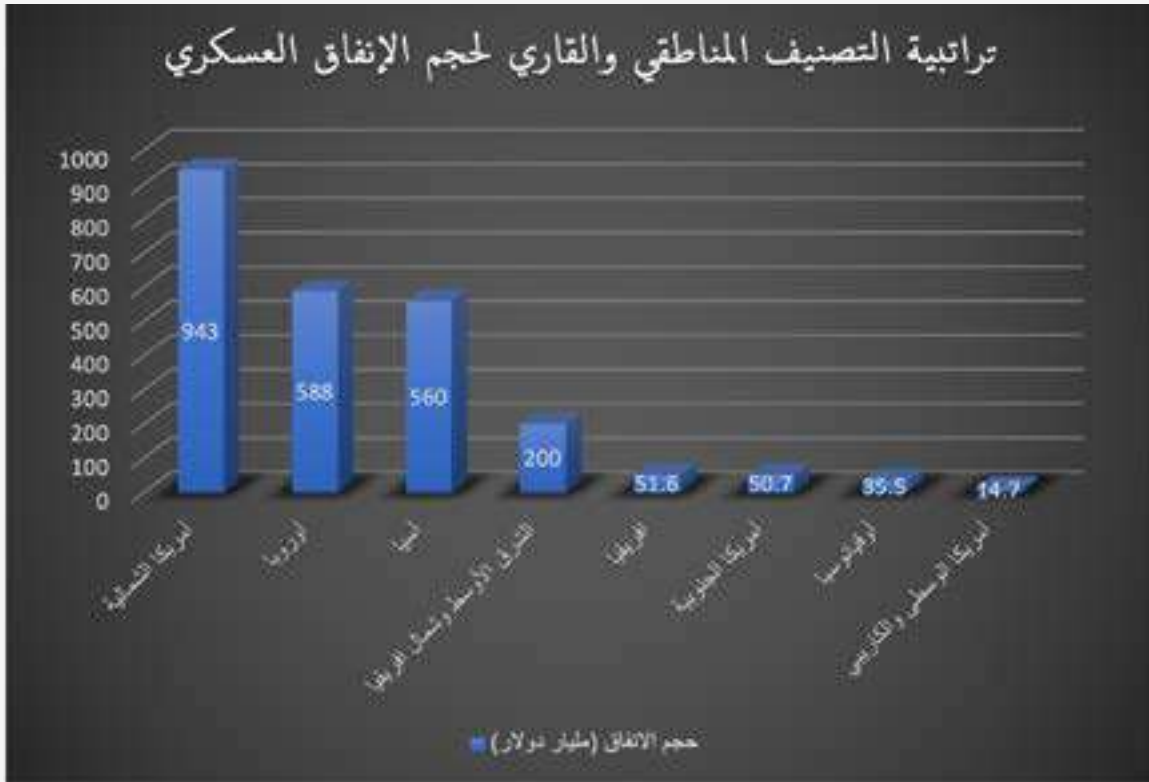
في دراسة مقارنة بين مختلف قارات العالم نجد أن هناك حالة من التفاوت بين كل منطقة وأخرى من ناحية حجم الإنفاق العسكري، وذلك في حفاظ أمريكا الشمالية على هيمنتها بما يقارب 943 مليار دولار بما يوازي 39.3% من حجم الإنفاق العالمي، حيث قارب فيها نصيب الولايات المتحدة 98% في حين آل حجم الإنفاق العسكري لكندا 02% أي حوالي 27 مليار دولار من إجمالي الإنفاق في أمريكا الشمالية، تلتها قارة أوروبا بحوالي 588 مليار دولار بما يوازي 24.5% من إجمالي الإنفاق العالمي، وقد استحوذ حلف الناتو على مجموع الكتلتين تقريبًا حيث هيمن الأخير على ما يقارب 55% من حجم الإنفاق العسكري العالمي بما يوازي 1320 مليار دولار مدفوعًا بتصاعد الدعم الغربي لأوكرانيا وإسرائيل وتايوان

قريبًا من مستوى الإنفاق الأوروبي جاء الإنفاق الآسيوي بحوالي 560 مليار دولار بما يوازي 23.3% من حجم الإنفاق العالمي، وهذا تحت وطأة تصاعد التوترات الجيو سياسية في الشرق الأوسط وبخاصة في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها الإقليمية والدولية، وكذا تصاعد التنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين والمحيطين الهادي والهندي على خلفية ملف تايوان وغيرها من ملفات، فضلًا على تصاعد التنافس بين الصين وجيرانها على غرار الفلبين والهند واليابان وكوريا الجنوبية لأسباب مختلفة بعضها مرتبط بملف تايوان وأخرى بتصاعد مخاوف دول الإقليم من توسع النفوذ الصيني الراغب في مجاراة هيمنته التجارية والاقتصادية بأخرى سياسية وأمنية وثالثة مرتبط بأسباب جيو سياسية وجيو اقتصادية تاريخية على غرار ما يجمع الصين بالهند.

قارة إفريقيا بلغ حجم الإنفاق فيها 51.6 مليار دولار ورغم أن الإنفاق لا يتجاوز 2.2% من حجم الإنفاق العالمي، إلا أن إفريقيا كانت ضمن المناطق الجيو سياسية الأكثر نموًا على المستوى العالمي، مدفوعة بحجم التوترات والرهانات الأمنية التي تشهدها من جهة، وتصاعد التنافس العالمي على قارة إفريقيا والتقلبات الجيو سياسية التي تشهدها، وإلى جانب احتلال منطقة شمال إفريقيا المرتبة الأولى عالميًا بنمو قدره 38% حققت الكونغو الديمقراطية المرتبة الأولى عالميًا في نمو الإنفاق العسكري

للدول بنمو تجاوز **105%** بالمئة في حين حققت العديد من الدول الإفريقية نموًا رهيبًا على غرار الجزائر **76%**.

في المراتب التالية وبنسب ضئيلة نسبيًا جاءت باقي قارات العالم بداية بـ **أمريكا الجنوبية** التي بلغ حجم الإنفاق فيها زهاء **50.7 مليار دولار** أي حوالي **02%** من حجم الإنفاق العالمي، وجاءت قارة **أوقيانوسيا** بحجم إنفاق لم يتجاوز **35.5 مليار دولار** أي أقل من **1.5%** من حجم الإنفاق العالمي، وتذيلت منطقة الكاريبي تصنيف المناطق بحجم إنفاق قوامه **14.7 مليار دولار** أي بما يوازي **0.6%** من حجم الإنفاق العسكري العالمي



Source: SIPRI 2023. Accessible at:

http://www.sipri.org/sites/default/files/2024-04/2404_fs_milex_2023.pdf

قائمة المراجع الرئيسية:

SIPRI 2023. Accessible at:

<https://www.sipri.org/publications>

World Bank:

<https://data.worldbank.org/>

Aljazeera:

<https://www.aljazeera.net/>

Reuters:

<https://www.reuters.com/>

Bloomberg:

<https://www.bloomberg.com/>

RT:

<https://arabic.rt.com/>

Sputnik:

<https://sarabic.ae/>

Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

 [Gulf_Research](#)

 [www.grc.net](#)

   [GulfResearchCenter](#)

جنيف - سويسرا / كامبريدج - بريطانيا / بروكسل - بلجيكا

جدة

الرياض

Brussels - Belgium
Coming Soon

Cambridge - England
Gulf Research Center
Cambridge University of
Cambridge, Sidgwick
Avenue, Cambridge
CB3 9DA, UK
Tel: +760758-1223-44
Fax: +335110-1223-44

Geneva - Switzerland
Gulf Research Center
Foundation
Avenue, de France 23
1202 Geneva switzerland
Fax: +41227162730
Email: info@grc.net

30 شارع راية الإتحاد (19)
ص.ب 2134 جدة 21451
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966-126511999
فاكس: +966-126531375
البريد الإلكتروني: info@grc.net

مكتب FN11A، البرج الشمالي
مؤسسة الملك فهد الفرعي، العليا
هاتف: 2112567 ، +966-11-2031188
البريد الإلكتروني: info@grc.net